

حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية

The Inevitability of Diversification of the Algerian Economy in Light of the oil crisis

د. سايح فطيمة¹، د. كلاخي لطيفة²¹ أستاذة محاضرة صنف "ب"، المركز الجامعي أحمد زبانه – غليزان -، sfatima142009@gmail.com² أستاذة محاضرة صنف "ب"، جامعة ابن خلدون - تيارت -، belmo_mus@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً محورياً لكل السياسات الاقتصادية، إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، دائمة ومستقرة، بحيث تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر تركز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظراً للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداءً من سنة 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة إلى إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري. لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة خصائص الاقتصاد الجزائري وتأثير ذلك على مستويات النمو المحقق باعتباره يمثل انعكاساً للبنيان الاقتصادي الوطني.

الكلمات المفتاحية: النمو، الاقتصاد الريعي، الظاهرة الهولندية، تنويع الاقتصاد، الجزائر.

Résumé

La croissance économique est considérée comme un but central dans toutes les politiques économiques. Tous les gouvernements dans les différents pays du monde, quelque soit leurs niveaux de développement, visent à réaliser des taux de croissance positifs, durables et stables et par conséquent un développement durable. Nous essayons à travers cet article d'étudier et d'analyser les caractéristiques de l'économie algérienne et ses effets sur les niveaux de croissance réalisés.

Mot clés : Croissance, Economie rentière, Syndrome Hollandais, Diversification de l'économie, Algérie.

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

د. سايح فاطمة، sfatima142009@gmail.com

1. مقدمة:

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد كما أنّها أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة بالإضافة إلى تذبذب أسعار البترول مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

أهداف الدراسة

الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة سنحاول أن نتعرف على الدور الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة النفطية، حيث سنتطرق إلى أهمية هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها والاستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومعرفة دور كل من الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية الفجوات التي أحدثها تراجع أسعار البترول

إشكالية البحث:

لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في الجزائر وجب التركيز على حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من طابع الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على تنوع مصادر الثروة وتنميتها. لذا سوف نحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية :
إلى أي حد تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط، وما هي البدائل الكفيلة بتنويعه؟ وكيف يمكن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؟
وللإجابة على هذه الإشكاليات تم وضع الفرضيات التالية :

— كلما كان هناك تذبذب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الوطني

— كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدائل الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الاقتصاد الوطني

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وتحليلي لتحليل وتفسير مختلف الجداول والأشكال الخاصة بالاقتصاد في الجزائر. ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف هذه الورقة البحثية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

- المحور الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الريعي.
 - المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.
 - المحور الثالث: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي
2. مفاهيم حول الاقتصاد الريعي.

ظهرت فكرة الاقتصاد الريعي بعد الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط التي شهدتها مختلف دول النفط العربية في عام 1973 حيث زاد الاهتمام بالدراسات الاقتصادية لهذه الظاهرة (صالح، 2013، ص. 2). لقد بلغت الطفرة النفطية خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 2010 ما يقارب 6138.1 مليار دولار أميركي. (صالح، 2013، ص. 8).

1.2 تعريف الاقتصاد الريعي

■ **الريع لغة:** الريع لغة تعني: "النماء والزيادة.. ويقال أرض مربعة أي مخصصة، وريعان كل شيء، ومنه ريعان الشباب"، ويعني امتلاك قيمة اقتصادية توفر دخلا مضمونا لمدة من الزمن. (صالح، 2013، ص. 3) فهو يعني النماء، الزيادة والخصوبة.

■ **الاقتصاد الريعي اصطلاحاً:** إنَّ المعنى الاقتصادي و التقليدي للريع هو "دخل مالك الأرض" أو "أجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكيها"، فهو إيراد دون سعي أو عمل وقد عرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على أنه "كسب و ميّزه عن الرزق الذي يتطلب جهد" (لبعل، 2015، ص. 587) إنَّ أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) حيث عرفه على أنه "دخل يحصل عليه الشخص حصداً دون أن يزرع" أي دخل بدون جهد و بدون عمل أو تضحية أو مشقة على عكس الأجر الذي ينتج عن عقب بذل جهد و يتم الحصول عليه مقابل تعب. في حين كارل ماركس هو أول من استعمله كنمط اقتصادي في كتابه (رأس المال) حيث قال: "في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة

والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج". ونقصد باقتصاد الريع: "اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية" (صالح، 2013، ص. 4)، كما يُعرّف كذلك بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً، الطاقات الإنتاجية والاحتياجات للدولة. وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50 % من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50 % من الإنفاق الحكومي الجاري للميزانية السنوية الاعتيادية، وأن قيمة الصادرات النفطية العملات الأجنبية تسهم بأكثر من 50 % من مجموع الصادرات". (صبري، 2013، ص. 43)، ويعرفه ريكاردو على أنه "كل إشكال الدخول التي مصدرها الهبات الطبيعية" (ليبب، 1986، ص. 184). فإذا تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريفية 50 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ما فإن اقتصادها يصبح اقتصاداً ريفياً. فالاقتصاد الريفي يعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل. والدولة الريفية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فإسبانيا مثلاً في نهاية القرن السادس عشر تقدم مثلاً تاريخي أ لدولة ريفية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكيتين. إن النسبة الأكبر في الموازنة العامة في الدولة الريفية تتأتى من عائدات خارجية كما في الميزانية العراقية إذ أن نسبة 90 % تقريباً من الإيرادات هي من الريع النفطي، وهي بهذا المعنى عائدات خارجية وليست إنتاجية.

2.2 خصائص الاقتصاد الريفي:

تميز الاقتصاد الريفي بـ:

- ◀ تشويه المؤشرات الاقتصادية؛ من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي وشيوع ظاهرة المضاربة.
- ◀ ضعف الهيكل الإنتاجي خارج القطاع الريفي.

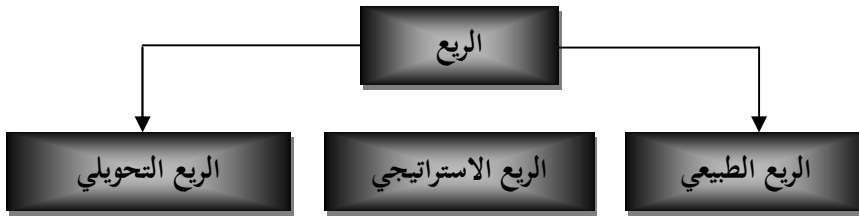
- ◀ يهتمّ الربع في الحصول على إيراداته من الأسواق خارج الدول. وهذا ما يجعله عرضة للتبعية وتقلبات الأسعار الدولية والطلب العالمي، وهذا ما يجعل اقتصاديات الربعية أكثر هشاشة.
- ◀ يكون الربع عادةً المصدر الرئيسي للإيرادات الخاصة بالاقتصاد الوطني.
- ◀ انكشاف الاقتصاديات الربعية على الخارج؛ إذ تخضع الدول التي تعتمد على الربع ومن ضمنها المعونات والمنح للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية.
- ◀ يعتمد اقتصاد الربع على وجود موارد مائيّة خارجيّة غير مرتبطة مع العملية الإنتاجيّة؛ ممّا يؤدي إلى ظهور سلوكيّات ربعية لا تشجع على الاستمرار في الإنتاج الوطني.
- ◀ سيطرة فئة معينة على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي.
- ◀ ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب .
- ◀ ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الربعية (كالنفط مثلاً) من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من 80 %.
- ◀ الاعتماد على الربع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.
- ◀ يعتمد الربع على النشاط الاقتصادي للسكان، والمرتبطة بإعادة توزيع واستهلاك الربع بدلاً عن المساهمة في إنتاجه.
- ◀ يتميز اقتصاد الربع ب منحه الامتيازات والخدمات وفرص العمل لصالح فئة معينة من دون مراعاة أي اعتبارات ترتبط بالمنافسة والكفاءة الاقتصادية. وبما أنه يكتسب طابعاً "قانونياً" مقارنةً بالفساد ما يجعله يؤثر سلباً على البلاد الربعية، بحيث تكمن خطورته في كون أن الأحكام التي ترعاه هي مكرّسة في القوانين والمراسيم. (ناجي ومهيز، 2017، ص. 4 و5).
- ◀ تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد.
- ◀ ان الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الربع وفي كيفية توزيعه. (ناجي، 2008، ص 21)

3.2 مصادر الاقتصاد الريعي:

وتنقسم مصادر الرّيع إلى ثلاثة مصادر:

- **الرّيع الطبيعي:** ويشمل فمختلف الموارد الطبيعية لدى الدولة، كالبترول الغاز الذهب، الفضّة، الفسفات وغيرها من الثروات المعدنية الأخرى.
- **الرّيع الاستراتيجي:** ويشمل هذا النوع موقع الدولة ومكانتها الجغرافية من خلال امتلاكها للموانئ وتنوع شبكات طرقها بالإضافة إلى تحكمها بطرق التجارة أو تمتعها بميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية . أو امتلاكها لمنتجعات سياحية مختلفة.
- **الرّيع التحويلي:** ويتمحور في كل ما تحصل عليه الدولة من معونات ومساعدات ومنح بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم الأخرى. (ناجي ومهيز، 2017، ص.3).

الشكل رقم:01 مصادر الرّيع



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع السابق ناجي ومهيز، 2017، ص. 3

4.2 أنواع اقتصاد الريعي:

ينقسم الاقتصاد الريعي الى نوعين الرّيع الخارجيّ والرّيع الداخلي.

1.4.2 الرّيع الخارجيّ: ويتكون من مجموعة مصادر التالية:

- **رّيع الغاز والنفط:** هو الدخل الرّيعيّ الناتج عن بيع الغاز والنفط؛ نظرا للفرق الواضح بين تكلفة استخراجهما والحصول عليهما وسعر بيعهما، وهذا الفرق لا يعكس طبيعة المجهود الخاص للشركات في استخراجهما، ويؤثّر هذا الفرق بأنّ الغاز والنفط من الثروات الناضبة؛ أيّ غير القابلة للتجدد؛ لذلك يجب دفع مبالغ ضخمة لقاء عدم تجدّد مصدرها.
- **رّيع المعادن:** هذا النوع من الرّيع يتعلق بالدخل المعتمد على بيع المعادن الذهب، الفضّة والفسفات مثلا، ويعدّ أقلّ حجماً نسبياً من رّيع الغاز والنفط، ويظهر الفرق بينهما في

طبيعة العمليات المخصصة لاستخراج كلٍّ منهم، ويعدُّ ربع المعادن من أنواع الربيع التي ظهرت نتيجةً لارتفاع أسعارها مقارنةً بالتكلفة المترتبة على إنتاجها.

■ ريع خطوط النقل الاستراتيجية: هو الدخل الناتج عن قنوات وممرات النقل، مثل قناة السويس بمصر وقنوات النقل البحرية، وخطوط نقل الغاز والنفط عبر أراضي الدول، والنقل المعتمد على السكك الحديدية والطرق البرية، ويعدُّ المرور من خلال هذه الممرات إجبارياً؛ ممّا يساهم في تحويلها لخدمات خاصة بالدول الموجودة فيها؛ وبهذا تدخل ضمن الدخل الريعي.

■ ريع السياحة: تعتبر السياحة كأحد أهم المداخل الربعية، بحيث تشكل عوائد مالية للدول مقابل الخدمات الخاصة بقطاع السياحة؛ حيث تدرُّ المرافق السياحية دخلاً مرتفعاً يتجاوز قيمة الجهد والاستثمارات الخاصة بها، كما تشكل الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة جزءاً مهماً من الناتج القومي للعديد من دول العالم كتركيا، اليونان، تونس، المغرب ومصر.

■ ريع التحويلات المالية الخارجية: هو الدخل الريعي الناتج عن التحويلات الخارجية للمغتربين والمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وهي التي تشكل جزءاً من التدفّقات المالية المهمة للدول؛ إذ لا تبذل الدول المستقبلة لهذه التحويلات أيّ جهود مالية لتحصيل هذا الدخل الريعي. كمثال على هذه تحويلات نذكر تحويلات المغتربين المغاربة لعملائهم بالعملة الصعبة نحو المغرب.

■ ريع المساعدات الخارجية: تعتبر المساعدات الخارجية والمنح والمكافآت مالية نتيجةً لمواقف سياسية أو استراتيجية الهبات بشكل منتظم المقدمة من الدول الأجنبية أو من المنظمات الدولية الدخل الريعي. وتشكل هذه المساعدات الخارجية جزءاً أساسياً من الموازنات المالية للدول المستفيدة منها؛ لذلك تُصنّف هذه المساعدات بصفتهما نوعاً من أنواع الربيع الاقتصادي.

2.4.2 الربيع الداخلي: يتكون الربيع الداخلي من مجموعة من مصادر وهي:

■ ريع الخدمات الخاصة بنشاطات الدول: ينتج هذا النوع من الربيع عن التدخل الاقتصادي في الدورة الاقتصادية الخاصة بالدول النامية؛ سواءً بطريقة مباشرة عبر

الأمالك الحكومية أو غير مباشرة من خلال التشريعات والموازنات، وتعدُّ سياسة الإنفاق الخاص بالحكومة هي المُحدّد النهائي للنشاط الاقتصادي.

■ ريع المضاربات المالية: إذ يظهر بشكل واضح في المضاربات المالية التي تهتمُّ بتحقيق الأرباح السريعة، وتُساهم المؤسسات المالية والنظام المالي في دعم نظام المضاربة؛ من خلال تزويد المضاربين بسيولة مالية مقابل فوائد منخفضة، كما قد ينتج عن الحكومات نوع من الريع المالي؛ من خلال الاعتماد على إصدار سندات مالية تُعرف بمسعى سندات الخزينة، وترتبط مع فوائد مالية مرتفعة جداً؛ ممّا يساهم في جعل الدين العام مصدراً للدخل الريعي، مع غياب وجود أيّ جهود إنتاجية، وغالباً يكون أصحاب هذه السندات من المصارف الأجنبية والمحلية التي تحرص على تسويقها لعملائها.

■ ريع المضاربات العقارية: هو الدخل الريعي الناتج عن المضاربات العقارية، وذلك من خلال ارتفاع قيمة الإيجارات وأسعار العقارات، وقد تنتج عن هذا النوع من المضاربات أزمات قاتلة للاستثمار الإنتاجي.

■ ريع الخدمات: هو الريع الناتج عن القطاعات الاقتصادية المتنوعة، بحيث أصبح قطاع الخدمات قطاعاً مستقلاً نتيجة للتطورات الاقتصادية؛ وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارة؛ ممّا أدّى إلى تقديم الخدمات لكلّ من قطاعي الزراعة والصناعة، ويقلّ أو ينعدم الدخل الريعي عندما تكون العلاقة بين الخدمة أو المنتج والمستهلك مباشرة بدون وسطاء، أمّا في حال كانت العلاقة غير مباشرة فيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الريعي، مع حصول الوسطاء على مقابل مالي لسعر المنتج أو الخدمة.

5.2 آثار الاقتصاد الريعي:

تتأثر الاقتصاديات الريعية للبلدان النفطية بتداعيات ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي أو العلة الهولندية (Dutch Disease) الذي يعمل على تحجيم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال إضعافه للقدرة التنافسية لأنشطة السلع التبادلية (الزراعة والصناعة التحويلية) بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها مقارنة بالسلع المستوردة. (الاسدي وروضان، 2014، ص. 34) و (BELLAL, 2013، p. 4). إن الموارد الطبيعية لا تتسبب في حد ذاتها في الإصابة بلعنة الموارد الطبيعية أو العلة الهولندية وإنما يكمن المشكل في غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية وأن علاج هذه المعضلة يستوجب تغييرات في القانون. (بن

رمضان وآخرون، 2016، ص. 297 و298). حيث تعالج نظرية العلة الهولندية التقلبات التي تنتج عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي وهذا بالنسبة للبلد المستفيد. فالعلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد معين جراء التغير المذكور في سعر المورد الطبيعي. (دربال ودقيش، 2011، ص. 112). فهي حالة انفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بعبارة أخرى إنَّ ارتفاع السلع الغير التجارية تنعكس سلبا على القطاعات المنتجة للسلع التجارية. (زرواط وبورواحة، 2015، ص. 2)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا ودائما وغير مرتقب مما يؤدي إلى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية كالصناعة والفلاحة مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي. فغالبا ما ينتج عن الاقتصاد الريعي تفاقم ظاهرة العلة الهولندية.

3. واقع الاقتصاد الجزائري.

إن غالبية الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية الناضبة تكون أكثر قابلية للتحول إلى نمط الاقتصاد الربع وبالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة بلعنة الموارد، العلة الهولندية، النمو المفقور أو معضلة الوفرة (بلمقدم وبن رمضان، 2012، ص. 13) فالدول الغنية بالبتروول مثلا هي غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي كما أنها تتسم بتباطؤ نموه وتدهور في القطاعات الاقتصادية خارج البتروول كالزراعة و الصناعة وانتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تملك البتروول. (بلمقدم وبن رمضان، 2012، ص. 14). تعتمد الكثير من الدول العربية على الاقتصاد الريعي. وتعد الجزائر من أكبر الدول العربية التي تعتمد عليه بحكم أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي كما انها تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية

1.3 هيكل الناتج الداخلي الخام

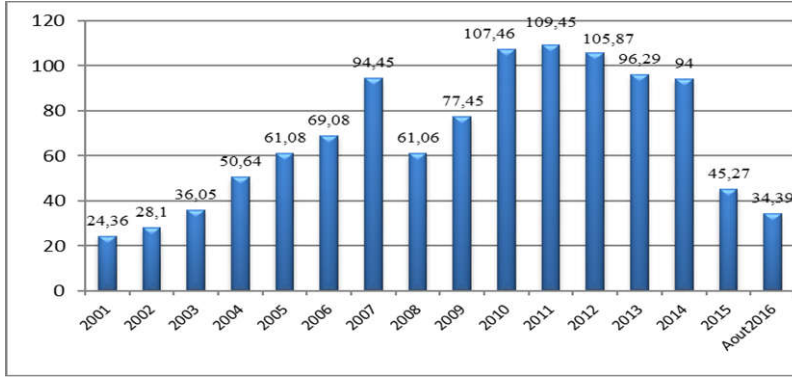
الجدول رقم 1: سعر البتروول بالدولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البتروول \$	24,36	28,1	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البتروول \$	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	94	45,27	34,39

Source : <http://prixdubari.com/> <http://www.imf.org/external/index.htm>, www.oapecorg.org,

<http://www.worldbank.org/www.ons.dz>

الشكل رقم: 02 تطور اسعار البترول بالدولار للفترة (2016-2001)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 1

من خلال الجدول والشكل رقم 1 يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد في أسعار النفط بداية من سنة 2003 إلى غاية جانفي 2014 غير أن سرعان ما اتجهت هذه الأسعار نحو الهبوط الشديد، فقد انتقل معدل سعر صحاري بلند من 109.96 دولار كمعدل شهري لجانفي 2014، لينخفض إلى حدود 47,91 دولار كمعدل لشهر جانفي 2015، أي انخفاض بنسبة % 56,43 في ظرف سنة واحدة فقط، حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 62,05 دولار.

نلاحظ أنّ انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 أدّى إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي للجزائر. وفي عام 2015، تراجع معدل النمو إلى 2.9 % من 4.1 % في 2014، تأثراً بهبوط متوسط سعر النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 45 دولارا للبرميل في 2015. كما أدّى عدم ضبط أوضاع المالية العامة إلى تضاعف عجز الميزانية إلى 15.9 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015. وزاد عجز ميزان الحساب الجاري إلى ثلاثة أمثال إلى 15.2 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015.

هذا وقد بلغ عجز الموازنة في الجزائر إلى 1404 مليار دينار، أي ما يعادل 14 مليار \$، ليكون بذلك قد ارتفع 240 % خلال الأشهر الأولى لسنة 2016 قياساً بالفترة نفسها من 2015. وحسب البنك الدولي فإن إيرادات النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري انخفضت بنسبة 50 % لتبلغ 14,91 مليار دولار سنة 2015 بعدما فاقت 27,35 مليار دولار سنة 2014.

الجدول رقم 02: هيكل الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2015) (الوحدة %)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات وتجارة	حقوق ورسوم	المجموع	مجموع خارج المحروقات
2002	32,55	9,19	7,18	9,03	33,72	8,32	100,0	67,45
2003	35,58	9,69	6,55	8,48	32,04	7,66	100,0	64,42
2004	37,94	9,18	6,05	8,29	31,36	7,19	100,0	62,06
2005	44,30	7,70	5,60	7,50	28,50	6,53	100,0	55,63
2006	45,60	7,50	5,20	7,90	27,90	5,77	100,0	54,37
2007	43,50	7,50	5,10	8,80	29,60	5,65	100,0	56,55
2008	45,30	6,40	4,70	8,70	29,50	5,46	100,0	54,66
2009	31,50	9,30	5,30	11,10	36,70	6,09	100,0	68,49
2010	34,70	8,40	5,00	10,49	35,40	6,13	100,0	65,33
2011	36,10	8,14	4,57	9,18	36,10	6,23	100,0	64,22
2012	32,87	8,97	4,59	9,33	37,07	7,14	100,0	67,10
2013	31,90	9,28	4,62	9,55	37,09	7,53	100,0	68,07
2014	27,8	9,8	4,7	10,30	39,6	7,7	100,0	72,20
2015	19,37	11,06	4,92	11,28	45,09	8,26	100,0	80,62

المصدر: زواق، 2016، ص. 369.

الجدول رقم 03: القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من (1970 الى 2015)
بالنسبة المئوية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1990	1980	1970	
190	183	176,3	171,5	165,9	161,2	142,2	110	92	70	39,2	اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة م. \$
--	18,1	21,7	23,7	25,2	23,4	28,6	19,7	13,7	33,7	8,4	إيرادات الموارد النفطية (% من PIB)
6,5	5,8	5,5	5,4	5,4	5,9	7,3	7,5	11,4	10,6	17,2	حصة قطاع الصناعة (% من PIB)
13,1	11,1	10,6	9,4	8,6	9	8	8,9	11,4	8,5	9,2	حصة قطاع الزراعة (% من PIB)
47,9	43,3	41,6	39,3	38,7	37,1	32,3	32,5	40,5	33,8	45,3	حصة قطاع الخدمات (% من PIB)
13,5	11,9	11,1	10,4	10,3	11,5	7,3	--	--	--	--	حصة البناء وأنواع (% من PIB)

المصدر: لبيق وحزمة، 2017، ص. 54.

<http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> et - <http://www.ons.dz/-Comptes-economiques-.html>

Rétrospective 1962 – 2011, chapitre 14 – Comptes Economiques, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2012, p 243-244

-Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique : résultats des Année / 2008-2014, Office Nationale des Statistiques, Algérie

-Les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 2015, Office Nationale des Statistiques, Algérie/2016, p 20

من خلال الجدول 1 و 2 يتبين أنّ المحروقات تحتل الصدارة في تشكيل الناتج الداخلي الخام بما يقارب 36% في حين تحتل الخدمات المرتبة الثانية بنسبة 33% من إجمالي الناتج الداخلي الخام طيلة الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015. في حين تساهم الفلاحة بنسبة 8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة ذاتها، في سنة 2008 سجلت الفلاحة نموا سلبيا قدر بـ 5,3

% بسبب الجفاف. أمّا قطاعي الصناعي يساهم بـ 5% من الناتج الداخلي الخام وحوالي 95 %منه عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فهي مجرد مؤسسات هشة لا تتسم برؤية استراتيجية واعدة في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يجعل القطاع الصناعي اقل تنافسية في التجارة العالمية (عيساوي، 2016، ص.59). فالصناعة كانت تشارك بنسبة 19% في الناتج الداخلي الخام سنة 1970 ثم انخفضت إلى 13 % في بداية الثمانينيات لتصل إلى 8,9 % في نهاية التسعينيات لتستقر في حدود 5 % في العشرية الأخيرة كما أنها شهدت معدلات نمو سلبية سنة 2010، 2011 و 2012 على التوالي -5,4، -2,4 و -0,1 %. ويبقى هذا القطاع الاستراتيجي في ذيل الترتيب من ناحية المشاركة في الناتج الداخلي الخام، في حين أنّها سجلت ما يعادل 1,06 % كمعدل نمو ما بين 2000 و 2010 لكن يبقى هذا ضعيف بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2.3 الميزان التجاري

كشفت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجيكس" أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتجاوز معدل 14 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2015، بينما بلغ مجموع الواردات قرابة 220 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار كما أن 75% من الصادرات خارج المحروقات هي مشتقات نفطية. فبالرغم من إتباع الجزائر لسياسات الإنعاش الاقتصادي ومختلف الإصلاحات لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنّها لم تتعدى 4%. (بن زكورة ومسعودي، 2017، ص. 36). حيث بلغت قيمة الواردات سنة 2014 أكثر من 55 مليار دولار. الجدول رقم 4 و 5 يُبيّنان مدى هشاشة ميزان التجاري الجزائري ومدى ارتباطه بصادرات المحروقات ومدى تأثره بأسعار هذا الأخير. كما أنّ 83% من اقتصاد الجزائر تمثله تجارة التجزئة وهذا لا يخلق قيمة مضافة.

الجدول رقم 4: تطور رصيد الميزان التجاري، معدل تغطية الصادرات للواردات ونسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام

السنة	رصيد الميزان التجاري (X-M)	معدل تغطية الصادرات للواردات %	نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام %
2005	1927,903	229	19,7
2006	2420,46	255	18,3
2007	2297,334	219,9	20,5
2008	3522,986	198	23,3
2009	492,830	117	28,6
2010	1321,779	143,9	25,1
2011	1931,629	156	23,6
2012	1780,297	145,6	24
2013	848,551	119,4	26,2
2014	345,963	107	27,4
2015	1378,162	73	30,7

المصدر:

- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des années (2011/2013), 2014, Office National des Statistiques, Algérie, p. 61-62.
- L'Algérie en quelques chiffres : résultats des années (2006/2008), 2009, Office National des Statistiques, Algérie, p. 54.

الجدول رقم 5: صادرات المحروقات وخارج المحروقات بالنسبة المئوية %

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
1971	74,85	25,15	2001	96,62	3,37
1972	82,2	17,8	2002	96,1	3,89
1973	82,92	17,08	2003	98,08	1,95
1974	93,13	6,87	2004	97,95	2,05
1975	95,01	4,99	2005	98,05	1,95
1976	95,01	4,99	2006	97,84	2,16
1977	96,04	3,96	2007	97,85	2,16
1978	96,05	3,96	2008	97,53	2,47
1979	98,56	1,44	2009	97,7	2,3
1980	98,22	1,78	2010	97,4	2,6
1981	98,15	1,85	2011	97,2	2,8

2,8	97,2	2012	4,31	95,86	1996
3,1	96,9	2013	3,95	96,4	1997
4,11	95,89	2014	3,82	96,17	1998
5,46	94,54	2015	3,32	96,66	1999
			2,81	97,18	2000

المصدر: بهلول لطيفة، 2012، ص. 226. و www.mf.gov.dz

mf.gov.dz-www.dgpp - وزارة المالية

المديرية العامة للجمارك 2016 www.douane.gov.dz

علما أن إجمالي صادرات المحروقات لم تتجاوز 59 % من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1962-1959). كما أن صادرات المواد الغذائية (حمضيات وتمور) تمثل ما يعادل 0,3 % من إجمالي صادرات خارج المحروقات في حين بلغت صادرات المصنعة والنصف المصنعة حوالي 2,5 % من إجمالي صادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة من (2005 إلى 2015). هذا وقد سجل ميزان تجاري عجز بقيمة -13,7 مليار دولار لأول مرة منذ 25 سنة.

الجدول رقم: 6 هيكل صادرات خارج المحروقات

المجموع	الصادرات خارج المحروقات							صادرات المحروقات	
	المجموع	س. استهلاكية	ت. صناعية	ت. فلاحية	م. ن. مصنعة	م. أولية	م. غذائية		
100,0	2.78	0,05	0,21	0,05	2,11	0,20	0,14	97,22	2000
100,0	3.39	0,06	0,23	0,11	2,63	0,19	0,15	96,61	2001
100,0	3.9	0,14	0,27	0,11	2,93	0,27	0,19	96,10	2002
100,0	2.73	0,14	0,12	0,00	2,06	0,20	0,20	97,27	2003
100,0	2.44	0,04	0,15	0,00	1,87	0,28	0,18	97,56	2004
100,0	1.96	0,04	0,08	0,00	1,41	0,29	0,14	98,04	2005
100,0	2.16	0,08	0,08	0,00	1,51	0,36	0,13	97,84	2006
100,0	2.2	0,06	0,08	0,00	1,64	0,28	0,14	97,80	2007
100,0	2.45	0,04	0,08	0,00	1,75	0,42	0,15	97,55	2008
100,0	2.35	0,11	0,09	0,00	1,52	0,37	0,25	97,65	2009
100,0	2.65	0,05	0,05	0,00	1,83	0,16	0,56	97,35	2010
100,0	2.92	0,02	0,04	0,00	2,15	0,22	0,48	97,08	2011
100,0	2.66	0,02	0,04	0,00	2,12	0,23	0,43	97,13	2012
100,0	3.29	0,02	0,04	0,00	2,44	0,16	0,60	96,71	2013
100,0	4.46	0,02	0,02	0,00	3,73	0,18	0,51	95,54	2014
100,0	5.44	0,02	0,04	0,00	4,42	0,26	0,66	94,56	2015

المصدر: زواق، 2016، ص. 370.

- 10 chiffres pour saisir le malaise économique algérien, publié le 01/03/2016 à 16h43 consulté le 10/05/2017 à 11h30
- <http://www.capital.fr/economie-politique/10-chiffres-pour-saisir-le-malaise-economique-algerien-1106060>
- <http://www.lemoci.com/fiche-pays/algerie>

3.3. الجبائية

رغم الانخفاض المسجل لإيرادات الحصيلة الجبائية للبترو في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى تحتل حصة الأسد بما يعادل أكثر من 65% من إجمالي إيرادات الجبائية طيلة 16 سنة مثلما يوضح الجدول رقم 7.

الجدول رقم 07: هيكل الإيرادات الجبائية للجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2015

السنوات	جبائية بترونية	ضرائب مباشرة	التسجيل و الطابع	الضرائب على المعاملات	مساهمات غير مباشرة	إيرادات جمركية	إجمالي الإيرادات
2000	76.38	5.37	1.06	11.25	0.032	5.90	100.0
2001	70.42	7.24	1.24	13.46	0.029	7.61	100.0
2002	66.22	7.98	1.33	15.39	0.049	9.02	100.0
2003	71.01	6.94	1.07	13.02	0.038	7.92	100.0
2004	72.11	7.05	0.95	13.21	0.033	6.65	100.0
2005	77.87	5.78	0.67	10.73	0.027	4.92	100.0
2006	79.20	7.01	0.68	9.76	0.029	3.31	100.0
2007	77.92	7.45	0.80	9.98	0.025	3.81	100.0
2008	80.65	6.68	0.68	8.66	0.024	3.30	100.0
2009	67.01	13.32	1.04	13.62	0.031	4.97	100.0
2010	68.81	13.65	0.97	12.05	0.031	4.48	100.0
2011	71.64	12.84	0.90	10.43	0.028	4.16	100.0
2012	68.16	14.60	0.94	10.57	0.031	5.68	100.0
2013	65.32	14.61	1.11	11.76	0.059	7.14	100.0
2014	62.00	16.02	1.27	13.91	0.003	6.75	100.0
2015	44.34	24.77	1.94	19.29	0.003	9.57	100.0

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات للفترة 2000-2015، في الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

*إيرادات سنة 2015 لا تتضمن حصيلة شهر ديسمبر

4.3 البطالة

من خلال الجدول نستنتج أن البطالة شهدت انخفاض في السنوات الأخيرة بفضل السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر مؤخراً للتقليل من معضلة البطالة وخلق مناصب الشغل، إلا أنها عاودت الارتفاع في سنة 2014 وذلك راجع لازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول مثلما يوضح الجدول، إنَّ إهمال كل من قطاع الصناعي والفلاحي يزيد من تفاقم ظاهرة البطالة. وحسب الإحصائيات لسنة 2016 فالجزائر تسجل ارتفاع في نسبة البطالة بحوالي 12,7 % أي ما يعادل 1,33 مليون بطّال

الجدول رقم 8: معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة من (2005-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
11.2	10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	المعدل الوطني
29.9	25.2	24.8	27.5	22.4	21.5	21.3	23.8	27.4	24.3	31.1	معدل الشباب (16-) 24 سنة

المصدر: زواق، 2016، ص. 371.

5.3 احتياطات الصرف

من خلال الجدول رقم 9 والشكل رقم 2 نلاحظ أنَّ احتياطات الصرف ترتفع كلما ارتفعت أسعار النفط، فمن سنة 1990 إلى غاية 2014 نلاحظ ارتفاع مستمر لاحتياطي الصرف ليبلغ أقصى قيمة سنة 2013، إلّا أنَّه ابتداء من سنة 2014 بدأ الاحتياط بالانخفاض وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات عالميا لأقل من 50 دولار للبرميل. كما ان حجم صندوق ضبط الإيرادات النفطية انخفض من 25.6 % من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 16.2 % من الإجمالي بسبب عمليات السحب الكبيرة. ولا تزال احتياطات تعادل تكاليف 28 شهرا من الواردات، لكنها تتناقص بسرعة. وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8 %، وذلك نتيجة جزئية للأثار غير المباشرة لخفض اسمي لقيمة العملة الدينار بنسبة 20 في المائة، تمثل الهدف منه في تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية. وارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 9 في %، وكان قويا في صفوف النساء والشباب حسب تقرير البنك الدولي. علما ان الجزائر قد تحصلت على ما قيمته 750 مليار دولار كمداخيل من المحروقات ما بين (1999 و2014).

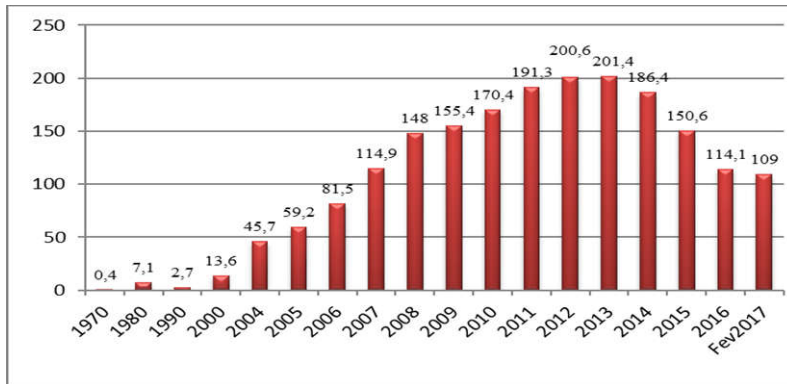
الجدول رقم 9: احتياطات الصرف للفترة من (1970-2017) الوحدة: المليار دولار

السنة	احتياطات الصرف	السنة	احتياطات الصرف	السنة	احتياطات الصرف
1970	0,4	2006	81,5	2012	200,6
1980	7,1	2007	114,9	2013	201,4
1990	2,7	2008	148	2014	186,4
2000	13,6	2009	155,4	2015	150,6
2004	45,7	2010	170,4	2016	114,1
2005	59,2	2011	191,3	Fev2017	109

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الجزائري، وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات،

www.dgpp-mf.gov.dz

الشكل رقم 03: تطور احتياطات الصرف



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 9.

4. حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي

1.4 تعريف التنوع الاقتصادي

هناك عدة تعريفات للتنوع الاقتصادي وهذا حسب مجال تطبيقه، في الاقتصاد السياسي يشير التنوع في العادة إلى الصادرات، وتحديدًا يشير إلى سياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات الأساسية التصديرية، والتي قد تكون (عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها). (Hvidt, 2013, p. 4). ويعرف أيضًا على أنه: «العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضًا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة. (ناجي ومهيز، 2017، ص 6). وهو "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (لافي مرزوك وحمزة، 2014، ص 57). حيث يلعب التنوع دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي، ويعمل على زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، خاصة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. هذا ويتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من العديد من قطاعات. ويعتبر التنوع الاقتصادي الحل الأمثل لكثير من البلدان النامية، التي تتميز

اقتصادياتها بالخاصية الربعية وافتقارها للتنوع الاقتصادي. فالتنوع الاقتصادي هو توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة بهدف التقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على أحد أو عدد قليل جدا من القطاعات.

2.4 أشكال التنوع الاقتصادي

يمكن للتنوع الاقتصادي أن يأخذ شكلين مهمين وهما:

- **تنوع الهيكل الإنتاجي:** ينحصر هذا النوع الاقتصادي القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، بحيث تعمل الدول على خلق فضاءات جديدة للإنتاج وتنوع نسيجها الصناعي، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مصدر واحد وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي" فالتنوع الإنتاجي يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.
- **تنوع الأسواق:** إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق ينجم عنه عدة أخطار، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر سلبا. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن تجنبها من خلال تعدد الأسواق والوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. تنوع الأسواق يقي من التعرض للصدمات الخارجية المفاجئة، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. إن تنوع المنتجات وتنوع الأسواق معا يمنح العديد من الفرص لاقتصاديات الدول فالهيكل الإنتاجي والتصدير الأكثر تنوعا لبلد ما أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، كما أن الاعتماد على تعدد المنتجات المصدرة ووجهات التصدير المختلفة هو أفضل من التركيز على القليل.

3.4 أهداف التنوع وأهميته

يعتبر التنوع الاقتصادي من ناحية التنمية المستدامة كأحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، فهو يعبر عن الصحة السليمة للاقتصاد، باعتبار أنه عملية توسيع الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية. كما يعد الحل الأنجع لخطر نضوب الموارد

الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. (باهي ورواينية، 2016، ص. 141). فالتنوع يُحصّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف ومختلف التقلبات، ويساهم في خلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما ويؤدي التنوع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات. ففي حالة الاقتصاد الجزائري تسعى الدولة جاهدة إلى ترشيد النفقات تحسين نوعية الدراسات وتفعيل دور أجهزة الرقابة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح النظام الضريبي بغية التحرر من التبعية للجباية البترولية والاهتمام بالعنصر البشري المنتج واقتصاد المعرفة باعتبارهما عماد للتقدم والنمو الاقتصادي. (بولجيب، 2015، ص. 14).

فالجزائر وكغيرها من الدول النفطية كانت تعيش بالأمس القريب نشوة تجاوز سعر برميل النفط سقف المائة 100 دولار للبرميل، وبالضبط 109,96 دولار كمعدل شهري لسعر برميل النفط لشهر جانفي 2014، وهي الفترة التي لم يتوقع فيها أكثر الخبراء تشاؤما أن يهبط سعر البرميل تحت عتبة 50 دولار بعد أقل من سنة، غير أن بلغ معدل سعر البرميل لشهر جانفي 2015 ما مقداره 47,97 دولار، وهو التحول الذي أدى بالسلطة في الجزائر إلى المناداة بشد الحزام وتبني سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العمومي وتنوع الاقتصاد.

4.4 سياسات المنتهجة لتنوع الاقتصاد الجزائري

تهدف الجزائر إلى تنوع اقتصادها من خلال تنمية حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بما يزيد عن 10% في أفق سنة 2030. (BOUKLIA-HASSANE, 2013, p. 44) أما بالنسبة للقطاع الزراعي تسعى إلى تطويره من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات لتنمية هذا القطاع والوصول إلى ما نسبته 12% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2020. (BOUKLIA-HASSANE, 2013, p. 45) كما أن كلا القطاعين يساهمون في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب العمل والحد من البطالة وإحلال بعض المنتوجات المستوردة من جهة وتحسين ورفع صادرات خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى. فالنظر إلى الإمكانيات التي تسخر بها الجزائر من موارد بشرية، طبيعية، أراضي خصبة وغنية، تنوع التضاريس، المناخ (متوسطي، استيبي وصحراوي)، وفرتها على المياه الباطنية والجوفية وكذا أكبر شبكات المياه على المستوى

العالمي، كل هذه الظروف تجعلها مستقبلا بلدا يتمتع بالإنتاج كافة المحاصيل ويسمح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي بل حتى التصدير نحو الخارج. كما أن امتلاكها لشريط ساحلي يسمح لها بتنمية الصيد البحري وتطوير الصناعة في هذا المجال وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص الثروة السمكية والاهتمام بصيد المرجان وصناعته. كما تهتم السلطات في الآونة الأخيرة بالطاقات المتجددة (شمسية، الرياح، وغيرها كونها طاقة لا تنضب وصديقة للبيئة) فهذه الأخيرة يمكنها خلق 54000 منصب عمل وإنتاج 40% من إنتاج الكهرباء في أفق 2030 وتوفر حوالي 36 % من احتياجات الساكنة ببلوغ 2040.

– السياحة

تتميز الجزائر بغناها بالمظاهر السياحية الريفية، الحموية، الشاطئية، الصحراوية، الغابية والثقافية (طاسيلي والهقار....) كما أنها تتمتع بمنشآت أثرية عريقة تعود لما قبل التاريخ بالإضافة إلى مساحتها الكبيرة (الأولى إفريقيا فهي أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة) وتمتلك لساحل يمتد لأكثر من 1200 كلم ناهيك عن الصحاري والمساحات الصحراوية والسهبية والهضاب فكل هذه الخصائص تجعل من الجزائر بلد سياحي بامتياز. فمن خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن إيرادات السياحة في تطور مستمر وهي تعتبر القطاع الواعد بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 10: تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر

السنوات	عدد السياح	الإيرادات السياحية مليون دولار	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	المساهمة في التشغيل		حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
				المباشرين	أجمالي العاملين	
2000	866000	102	3.1	154.7	392.4	0.297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	1.840
2005	1443000	184	3.9	258.9	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535.4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5	1.814
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4	1.991
2015	–	–	3.5	327.3	628.3	1.6089

المصدر: مولاي لخضر وبورحلي، 2016، ص. 79.

5. خاتمة

رغم تمتع الاقتصاد الريعي ببعض المزايا كجلب العملة الصعبة ضخها في خزانة الدولة إلا أنه لا يخلو من العيوب إذ يعتبر كأحد أهم المعوقات التي تمس النمو والتنمية الاقتصادية للدول الريفية بحيث يمكن أن نذكر أهم الآثار المترتبة على الاقتصاد الريعي: العلة الهولندية: عادة ما يطلق عليه اسم المرض الهولندي منذ السبعينيات القرن الماضي وبالضبط منذ تأميم المحروقات، تحددت بنية الاقتصاد الجزائري وتبلورت بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة وبخاصة الجهاز العسكري، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانحياز الاستثمار الإنتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية، وتزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية غير كفؤة وغير خاضعة للمحاسبة.

فمن خلال دراستنا تبين أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز وأحادي التصدير بحيث يعتمد على عائدات المحروقات بأكثر من 97 % منذ عشرات السنوات و96 % من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات (البترول الغاز) بحيث يمثل هذا الأخير ما نسبته 50 % من الناتج الداخلي الخام و60 % من إيرادات الميزانية وأكثر من 65 % من الجباية. كل هذه المعطيات تجعل من الاقتصاد الجزائري هش مما يستدعي الإسراع في تبني سياسات التنوع والإسراع في تطبيقها خاصة وأن الوضع الحالي يختلف عما كان عليه الحال في الثمانينيات. إن المرحلة الراهنة تشكل فرصة مميزة لبناء رؤية اقتصادية مستقبلية، فعلى السلطات المعنية تجسيد الفعلي لفكرة التنوع الاقتصادي وإحلال الواردات علما أن الجزائر تسخر بموارد مادية، بشرية، طبيعية تأهلها لتبني استراتيجية التنوع وتجعلها من أغنى دول العالم. مصدر الثروة هو العمل بحكم أنه ثروة غير ناضبة فهو إذن المصدر الحقيقي للتطور والنمو لذا وجب على السلطات المعنية تطوير وتأهيل اليد العاملة وتحسين كفاءتها (HIRECH et OUDJAMA, p.16) التوصيات:

في ختام الورقة البحثية نقدم بعض التوصيات في النقاط التالية:

- توجيه المدخرات الناتجة عن صادرات المحروقات وتحويلها لاستثمارات في المشاريع التحويلية وبناء قاعدة صناعية بدلا من الاعتماد شبه الكامل على الاستثمار العقاري والخدمي.

- الاهتمام بالعملية التعليمية باعتبارها قاطرة التنمية المستدامة وحجر الأساس في أي نهضة مجتمعية بحيث يترتب على الدول الريفية إنفاق أكبر قدر من مواردها على التعليم والاستثمار فيه. وكلما زادت مدخلات التعليم كفاءة زادت معها مخرجاتها من العلماء والباحثين والفنيين وهم بدورهم سوف يغيرون ويقودون التنمية. فلا يمكن المراهنة على أي تغيير أو إصلاح سياسي أو قانوني أو ثقافي أو اجتماعي في المجتمع الريفي إلا بتحويل مصدر دخله الريفي الوحيد إلى إنتاجي ومتنوع عندها تعلو قيمة وميزة الإنسان المنتج والذي يصبح حينها مصدر دخل الدولة والعماد الرئيسي لعزتها.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI) باعتبارها قاطرة التنمية المستدامة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى ونقطة البداية في حركة التصنيع باعتبارها القادرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج في وقت أقل وتكلفة مناسبة فضلا عن كونها مصدرا لخلق كوادر إدارية وفنية وتطوير المهارات الإدارية.
- ومن بين التدابير ترشيد الاتفاق العام إعادة النظر في التحويلات الاجتماعية التي تستهلك ما يعادل 30 بالمائة من الناتج المحلي
- جذب الاستثمارات المباشرة من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل أي بؤادر أو رغبة في استثمارات جديدة.
- المحاربة الجدية للفساد المستشري في الدولة الريفية التي تعد بيئة مناسبة ومثالية لنشأة وترسخ الفساد وتشجع الممارسات اللاقانونية خاصة من جانب النخبة الحاكمة والقريبون من السلطة.
- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأسواق الخارجية فالمؤسسات الاقتصادية في الدول العربية المعتمدة على الموارد الريفية لن تتطور إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت إلى السطح مؤخراً وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وفقا لمتطلبات العصر الراهن.
- عصرنة الإدارة العمومية من خلال تعميم وتكثيف استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من جل تجسيد الإدارة الرقمية للتقليل من البيروقراطية، الرشوة والفساد الإداري وكذا العراقيل البيروقراطية لتسهيل التسيير وتشجيع الاستثمار في مختلف المجالات.

- من أجل تجسيد التنوع الاقتصادي لابد من الانفتاح الديموقراطي والمشاركة الشعبية في المشاورة وصنع واتخاذ القرار وهذا أمر ضروري لتغيير الأنماط السلوكية الخاطئة في الدولة الريعية وتجعل من المساءلة والرقابة سبيلا للتغيير.
- الاهتمام باقتصاد المعرفة والاستثمار فيه.
- ترشيد النفقات تحسين نوعية الدراسات التقنية وتفعيل دور أجهزة الرقابة وتحفيز الخواص على الاستثمار وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح النظام الضريبي بغية التحرر من التبعية للجباية البترولية والاهتمام بالعنصر البشري المنتج باعتباره عماد للتقدم والنمو الاقتصادي. (بولجهيب، 2015، ص. 14)
- تنوع الصادرات خارج المحروقات وسياسة التصنيع لإحلال الواردات هي أول ما يجب المباشرة به بجدية الآن لتفادي انهيار الاقتصاد الوطني.
- إنّ مصدر الثروة هو العمل بحكم انه ثروة غير ناضبة فهو إذن المصدر الحقيقي للتطور والنمو لذا وجب على السلطات المعنية تطوير وتأهيل اليد العاملة وتحسين كفاءتها.

6. قائمة المراجع:

- باهي موسى ورواينية كمال، 2016، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر، ص. 133-152.
- بن زكورة العونية ومسعودي وهيبة، 2017، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 2000-2014-، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، المجلد 4، العدد 1، مارس، ص. 30-45.
- بن رمضان أنيسة، بومدين محمد رشيد وبلقاسم مصطفى، 2016، وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة دفاتر ميكاس، العدد 12 جوان، صص. 293-310.
- بلقاسم مصطفى وبن رمضان أنيسة، 2012، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 3، صص. 9-28.
- بهلول لطيفة، 2012، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات-حالة الجزائر نموذجاً-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، ص. 226.

- بولجيب عادل، 2015، تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف / 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، صص. 1-14.
- دربال عبد القادر ودقيش جمال، 2011، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، صص. 111-124.
- عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، 2014، التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السن العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثين 31، صص. 56-81.
- عبد الاسدي يوسف علي وروضان ميثم عبد الحميد، 2014، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، العلوم الاقتصادية العدد 37 المجلد 10 ت 2، ص ص. 33-56
- عيساوي نصر الدين، 2016، تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الاقتصاديات الربعية-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، جوان، ص ص. 51-71.
- صالح ياسر، 2013، النظام الربعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، تشرين الثاني، بغداد، العراق، ص ص. 1-30.
- مولاي لخضر عبد الرزاق وبورحلي خالد، 2016، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، جوان، صص. 67-81.
- ناجي بن حسين ومهيز ابتسام، 2017، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الربعي إلى تنوع الاقتصاد قراءة في التجربة الترويجية، ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، 25 و 26 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، ص ص. 1-22.
- ناجي بن حسين، 2008، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الربعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 5، صص. 19-37.
- لبيب شقير، 1986، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد.
- لبعل فاطمة وحامد نورالدين، 2015، استراتيجيات إدارة الربح النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الربعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، ص ص. 585-608.
- زواق الحواس، 2016، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 05، صص. 355-375.

- زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، 2015، اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)، المؤتمر الاول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولة، المحور الاول، جامعة سطيف، صص. 1-18.
- لبيب محمد البشير وحمة علي، 2017، الاقتصاد الجزائري وظاهرة العلة الهولندية: دراسة تحليلية لأثر صدمات السوق البترولية على أداء الاقتصاد الوطني، مجلة الاقتصاد والإدارة الأعمال المغاربي، حجم 4 العدد 1، مارس، صص. 46-61.
- شكوري سيدي محمد، 2012، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، امعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- BELLAL Samir, 2013, Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique, revue de chercheur, N°12, pp. 1-13.
- BOUKLIA-HASSANE Rafik, 2013, L'ECONOMIE ALGERIENNE FACE A LA DIVERSIFICATION : QUELLES PERSPECTIVES ?, *Les cahiers du CREAD n°105/106*, pp. 37-62.
- Hvidt, Martin (2013) *Economic diversification in GCC countries: past record and future trends*. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, London, UK. N°27, pp. 1-55.
- HIRECH Nawal ET OUDJAMA Ibrahim, 2015, Economie de Rente et Pauvreté en Algérie Rent Economy and Poverty in Algeria, Journal of Economic & Financial Research, Fourth Issue / December Oum El Bouaghi University – December 15, pp.15-30.
- Talal OMRANI et Rachid TOUMACHE, 2016, L'impact de la chute des prix du pétrole sur le financement de l'économie algérienne, Revue ElWahat pour les Recherches et les Etudes, Vol.9 n°2 (2016) : pp. 755 – 768.
- الجزائر: الآفاق الاقتصادية-ربيع، 2016، البنك الدولي: تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -ربيع 2016
- <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-outlook-spring-2016>
- <http://prixdubartil.com/>
- <http://www.imf.org/external/index.htm>
- www.oapecorg.org
- <http://www.worldbank.org/>
- World Development Indicators (WDI), November 2015
- World Travel and Tourism Council Data, 2016